

فنقول ان العام كما يتناول جميع المتسميات كالخياره وهو
 من العموم وهو مشمول بقال حذر عام انما علم المستكنة
 بالتناول فمنه عادة الشيء وهم ككلمة كثرتم وانما كذا في اللغة
 فبقية عن الانفراد يقال فلان هو صفة فلان كذا
 منقوداً به وحكمه وجوب العمل والعلم فرقاً في العلم والمطلق
 فنقول ان العام تكاليفه واما المطلق فاما يتناول الذات
 فانه صفة كقوله تعالى فخر بر رقية وهي مطلقه فرقاً في
 بين المطلق والمقيد فنقول ان المطلق تكاليفه واما المقيد
 فاما يتناول الذات والصفات كقوله تعالى فخر بر رقية
 مؤنثة وانها مقيدة بصفة الابهة فرقاً في بين المخصص
 والتقييد فنقول ان التخصيص يكون من العام كقوله تعالى
 ولانا وكواهم لم يذكر اسم الله عليهم بهذا عام خصت منه
 ذبيحة النجاس والافوس واما التقييد فيضطر عن المطلق
 كقوله تعالى فخر بر رقية مؤنثة فبها بصفة الايمان فرقاً
 بين التقييد والاستدلال فنقول القياس استنباط
 عليه بالبراهين من النص ظهر اثره في الحكم بالشرع باللفظ
 مستعداً الى المحل الذي لا يفرق فيه الاستنباط مع اللغة

طالها

كما يلحق في قوله عليه السلام الحنيفة بالحنيفة كيداً يتكلم
 ربهوا معلول بالكتيب والجنس البري لانه ليس بعين الحنيفة
 وكذا بعين من امر صفة لغة وقضية ان كل قياس
 يستدل لانه لا يستدل عما اثبتت حكمه في الفروع مثل حكم
 الامتن على علمه ويحكم ليس كل استدلال قياس فان كل استدلال
 بالمجوزات والمصنوعات على وجودها في كل حال
 لا يكون هو قياس وكذا الكفاية استدلال بالقرائن مع ان
 لا يكون قياساً في الفرق فرقاً او بين التعليل والاجتهاد
 فنقول التعليل في اللغة جعل القلادة في العنق وهو
 في الشرع ان يقول كلام الغير بلا حجة ويجعل وبال المعنى عليه
 كالقلادة وحكمه الوبال مع الابدلية الاجتهاد واما الاجتهاد
 فمن الجهد والاطاعة وهو ان يجتهد في النظر في الولاين بحسب
 الطائفة والاستعمال والاستنباط وحكمه الوبال
 فرقاً في بين حكم الاجتهاد وبين اصل الاجتهاد فنقول
 ان المجتهد في حكم الاجتهاد ليس بعصية قطعاً كقول النبي صلى الله
 عليه وسلم المجتهد تارة يصيب تارة يخطأ قال اصحابه فلو ان
 وان اخطأ فله اجر واحد وان اصاب الاجتهاد فله اجران